

توجُّهات التمويل الأصغر في الدول العربية بين التنظير والتطبيق في ظلِّ تجربة الجزائر والسودان

Microfinance trends in the Arab countries between theory and application in light of the experience of Algeria and Sudan

سعود وسيلة¹، هاني محمد²

SAOUD Wassila¹, HANI Mohamed²

¹ مخبر السياسات التنموية والدراسات الاستشرافية، جامعة البويرة (الجزائر)،

w.saoud@univ-bouira.dz

² مخبر السياسات التنموية والدراسات الاستشرافية، جامعة البويرة (الجزائر)،

m.hani@univ-bouira.dz

تاريخ النشر: 2024/04/01

تاريخ القبول: 2024/02/08

تاريخ الاستلام: 2023/04/15

ملخص:

هدفت الدراسة إلى التعرف على طبيعة التمويل الأصغر في الجزائر والسودان، لتحديد واقع هذا التمويل ومدى توافقه مع مميزات التمويل الأصغر، ووضعته اتجاه النظام المالي الرسمي، وقد توصلت إلى أن البلدين نجحا في الوصول إلى أكثر الفئات المستبعدة في المجتمع من خلال مختلف الخدمات المالية وغير المالية للتمويل الأصغر، واعتباره أحد أساليب الدعم الاجتماعي مع العمل على تحسين المستوى الاقتصادي. وفي حين تهدف الجزائر من خلاله إلى تشجيع المقاولاتية وزيادة مساهمة الأعمال الصغيرة في الاقتصاد، لكنها لا تزال توكله إلى هيئات خاصة غير مالية لتكون بمثابة الوسيط لدى البنوك لتمكين الوصول إلى خدماته، فإن السودان تهدف من خلاله إلى تقليل الفقر بالدرجة الأولى، مع تسجيل تضمين التمويل الأصغر في القطاع الرسمي المالي، بتقديمه عن طريق مؤسسات مالية تطوعية، وأخرى متخصصة، مع تباين جلي بين الدولتين في طبيعة وحجم التمويل الأصغر، وفي المستفيدين منه كأفراد أو قطاعات. كلمات مفتاحية: تمويل أصغر، قرض مصغر، مشاريع صغيرة، برامج اجتماعية، فئات مستبعدة. تصنيفات JEL: G2؛ L3؛ O2.

المؤلف المرسل: سعود وسيلة، الإيميل: w.saoud@univ-bouira.dz

Abstract:

The study aimed to identify the nature of microfinance in Algeria and Sudan, to determine the reality of providing this finance and its compatibility with the advantages and characteristics of microfinance, and its status towards the official financial system there.

The study concluded that the two countries succeeded in reaching out to the most excluded groups in society through various financial and non-financial services of microfinance, considering it as one of the methods of social support while working to improve the economic level. While Algeria aims through it to encourage entrepreneurship and increase the contribution of micro and small businesses to the economy, it still entrusts it to private non-financial bodies to act as intermediaries or partners with banks to enable access the services of microfinance; Sudan aims through it to reduce poverty in the first place, while registering the inclusion of microfinance in the formal financial sector, by providing it through voluntary financial institutions, banks, obligatory, and specialized financial institutions; with a clear discrepancy between the two countries in the nature and size of microfinance, and in the beneficiaries of it as individuals or sectors.

Keywords: microfinance; microcredit; micro and small projects; social programs; excluded groups.

JEL Classification Codes : G2; L3;O2.

1. مقدمة:

لقد أصبح توفير المنتجات والخدمات المالية لكافة الشرائح والمستويات المختلفة، سواء في المجتمع الواحد أو بين المجتمعات، من ضرورات تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وذلك لأهمية احتواء جميع الفئات ضمن النظام المالي، مع حق الأفراد المنتمين لها كالفقراء، محدودي الدخل، النساء وغيرهم، في الحصول والاستفادة من العروض والخدمات المقدمة من قبل مؤسسات التمويل المتنوعة، إلا أنه ونظرا لصعوبة استيفاءهم للشروط الموضوعية من قبل هذه المؤسسات، وصعوبة تقديم هذه الأخيرة للعروض التي تتماشى مع خصوصية هشاشة هذه الفئات ومقدرتهم المالية المحدودة، فإن التعامل الذي يتم بين العملاء الفقراء ومؤسسات التمويل في إطار العمليات التقليدية، غير ممكن التطبيق، بحيث أنه يضُرُّ أحد الطرفين في النهاية، من خلال الخسارة للمؤسسات المانحة أو عدم التمكن من الحصول على القروض بالنسبة لطلابها، هذا ما أدّى إلى

ظهور وتطوُّر مفهوم التمويل الأصغر، الذي وُضع بداية في خانة المساعدات الاجتماعية والتبرُّعات التطوُّعية، ليصل اليوم إلى كافة دول العالم، المتقدمة والنامية منها على حدِّ سواء، ويصبح قطاعاً قائماً بحدِّ ذاته يشتمل على العديد من العمليات والمؤسسات.

وفي ظلِّ انتشار التمويل الأصغر، حاولت الدول العربية، من خلال الخصوصيات المحلية لِكُلِّ منها، أن ترافق ذلك، وأن تمنح فرصة لمختلف الفئات الخاصة والهشة بمجتمعاتها بالولوج إلى الخدمات المتعلقة بالتمويل الأصغر والاستفادة منها في تحسين مستوياتهم المعيشية، وهو ما دفعها إلى إطلاق العديد من البرامج والآليات التي تتيح هذه الخدمات، مع الاختلاف في طبيعة التعامل مع التمويل الأصغر بها، ووزنه ووجهة النظر إليه في الاقتصاد، وهو الحال لِكُلِّ من الجزائر والسودان.

1.1 إشكالية البحث:

على ضوء ما تقدم يمكن طرح الإشكالية التالية: "كيف يتم التعامل بالتمويل الأصغر في كل من الجزائر والسودان؟"

2.1 أهمية البحث وأهدافه:

تظهر أهمية الدراسة من خلال الاهتمام الكبير الذي أضى التمويل الأصغر يحصل عليه من مختلف دول العالم، أين أصبح قطاعاً مستقلاً صناعة قائمة لدى البعض منها، مع انتشار كبير لأدواته ومؤسساته عبر الدول المتعددة، والتي أصبح فيها التمويل الأصغر جزءاً من المنظومة المالية الرسمية، نظراً لنتائجه الإيجابية، وكونه يُوفِّر الحلول للعديد من المسائل، وعلى رأسها إطلاق المشاريع الصغيرة وتحفيز الابتكار، والذي يدعم الاقتصاد والمجتمع في آن واحد.

وتهدف الدراسة إلى تحديد وضعية التمويل الأصغر في الجزائر والسودان، بغية التعرُّف على مدى توافق تقديمه مع خصوصيات وطبيعة التمويل الأصغر في العالم، إضافة إلى تحديد إلى إلقاء الضوء على علاقته بالنظام المالي الرسمي للدولتين.

3.1 منهج وحدود البحث:

تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي لتوضيح مفهوم التمويل الأصغر، والمنهج التحليلي لتحليل الإحصائيات الصادرة عن أبرز الهيئات المشرفة على التمويل الأصغر في الدولتين، وقد تم اختيار الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM في الجزائر، وبنك السودان من خلال وحدة التمويل الأصغر، مع التركيز فقط على أحدث الإحصائيات ممثلة في سنة 2022.

2. السياق النظري للتمويل الأصغر

يعتبر التمويل الأصغر أحد الصناعات التي عرفت انتشارا كبيرا عبر مختلف الدول، ليتجاوز المفهوم الاجتماعي وصورة المساعدات إلى مفهوم اقتصادي أكثر تأثيرا في المساهمة في تمويل وتنمية الاقتصاد.

2.1. مفهوم التمويل الأصغر:

تستخدم العديد من المصطلحات المترادفة للإشارة إلى نفس المفهوم مع تباين التسمية الرسمية لهذا النوع من العمليات أو النشاطات، بين "التمويل الأصغر"، "التمويل متناهي الصغر"، "التمويل الصغير"، "القرض المصغر"، "القرض الصغير"، "المديونية الصغيرة"، وغيرها، ومع بعض الفروقات البسيطة التي يراها الباحثون بين "التمويل الأصغر"، "القرض الأصغر"، و"المديونية الصغيرة"، إلا أنه يتم الإشارة إلى استخدام مصطلح "التمويل الأصغر" في هذه الدراسة كمرادف لكُلِّ المصطلحات السابقة الذكر.

وقد عرف مصطلح "التمويل الأصغر" عدة اقتراحات لتعريفه، وذلك باختلاف الباحثين والجهة المصدرة للتعريف، فقد عُرِفَ "التمويل الأصغر" بأنه "تلك القروض الصغيرة التي يتم منحها للأفراد من أجل القيام بإدارة عمل شخصي أو للبدء في تأسيس عمل صغير مُدِيرٍ للدخل، ويتم تقديم هذا النوع من القروض من طرف منظمات مستقلة لا تكون هادفة للربح، أو عن طريق برامج تحسين الوضع الاقتصادي للفئات الهشة في المجتمع أو عن طريق المؤسسات المالية التجارية" (عارف، جوان 2009، صفحة 158)، فأوضح هذا التعريف أن "التمويل الأصغر" يرتبط بمنح القروض التي تكون ذات مبالغ صغيرة، إلى أفراد من الفئات الهشة في المجتمع مثل الفقراء، ويكون الغاية من ذلك هو مساعدتهم على إطلاق مشاريع مصغرة فردية من أجل تحقيق الدخل الذي يُحسِّنُ من مستوى معيشتهم، كما أشار التعريف أيضا إلى مختلف الجهات التي يمكن أن تختص بتقديم هذا النوع من القروض، ويؤخذ على التعريف حصره مفهوم "التمويل الأصغر" فقط في جانب الإقراض، مع إهمال باقي أنواع الخدمات المالية التي تدخل في إطار هذا القطاع.

وعلى خلاف ذلك، أتى تعريف آخر للإشارة إلى أن "التمويل الأصغر" هو "جملة من الخدمات التي يتم اقتراحها وتقديمها للأفراد الذين لا يتمكنون من الحصول عليها من المؤسسات المالية التقليدية" (Ettautres, 2006, p. 17)، فكان هذا التعريف أكثر اتساعا من التعريف السابق، بحيث أجمَل "التمويل الأصغر" في كافة أنواع الخدمات المالية التي لا يمكن للفئات الهشة كالفقراء في المجتمع من الاستفادة منها من المؤسسات المالية التقليدية، كونهم لا يمتلكون الشروط الملائمة التي

تطلبها هذه المؤسسات من أجل منح القروض، وعلى رأسها مشكل الضمانات الكبيرة، وهو نفس السياق الذي توجّه إليه التعريف القائل بأن "التمويل الأصغر" هو "وسيلة من أجل وضع النظم المالية في خدمة الفقراء الذين لا يتمكّنون من الحصول عليها من المؤسسات المالية التقليدية" (Convergence, 2010).

وفي تعريف أكثر تفصيلاً لـ "التمويل الأصغر" ضمن النظام المالي، فإنه يشير إلى "عرض الخدمات المالية كالقروض الصغيرة أو المدخرات أو التحويلات المالية أو التأمين، للفئة الفقيرة أو المستبعدة من النظام المصرفي. وبذلك فهو قطاع نشاط في حدّ ذاته يشمل على مجموعة من مؤسسات التمويل الأصغر التي تُقدِّم هذه الخدمات" (Florent, 2012, p. 11)، فحدّد هذا التعريف مختلف النشاطات والخدمات التي تدخل ضمن نظام التمويل الأصغر، والتي تشمل من جهة على الخدمات المصرفية من القروض والتأمين، والمدخرات، للأسر الفقيرة، ومن جهة أخرى مجموع المؤسسات المالية التي تُقدِّم هذا النوع من الخدمات.

وبناء على ما سبق، يمكن القول بأن "التمويل الأصغر" هو "إتاحة مختلف المنتجات والخدمات المالية وغير المالية للأفراد والفئات التي تم استبعادها من النظام المالي الرسمي، والتي لم يكن بإمكانها الاستفادة من الخدمات التي تُقدِّم في إطاره، بسبب عدم تمكّنها من استيفاء الشروط التي يضعها، بسبب فقرهم ومحدودية دخلهم وصعوبة تقديم الضمانات المطلوبة منهم"، لينتقل بذلك "التمويل الأصغر" من المفهوم الاجتماعي كمساعدات ومنح للفقراء والفئات الضعيفة في المجتمع، إلى قطاع نشاط متكامل يساهم بصورة كبيرة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، خاصة على المستويات المحلية.

ومن خلال التعريفات السابقة، يظهر أن للتمويل الأصغر مجموعة من الخصائص التي يتصف بها خلافاً لباقي أنواع القروض والخدمات المالية، ومن بينها نذكر (Khan, 2008, p. 11):

- عادة ما يتم تصميم منتجات وخدمات التمويل الأصغر بشكل يكون بسيطاً وسهل الفهم.
- تتميز قروض التمويل الأصغر بأجلها القصير، فغالبا ما يتم توجيهها لتمويل رأس المال العامل، وتمنح في شكل دفعات، مع ضرورة الموافقة في حال الطلب المتكرر عليها لنفس المستفيد.
- بالرغم من أن التمويل الأصغر يستلزم أيضا ضمانات ملموسة يتم تقديمها من المستفيد إلى المؤسسات المقرضة التقليدية من أجل الحصول على القرض، فإن يمكن تقديم ضمانات

سهلة مثل نظام ضمان المجموعة، الذي يشير إلى كفالة الأعضاء بعضهم البعض بالتبادل من أجل ضمان سداد القرض.

- يتميز التمويل الأصغر بإمكانية استحداث بدائل عن استخدام الضمانات العينة مثل الضمانات الجماعية وطريقة الادخار الإلزامي.
- يمكن للمستفيد من التمويل الأصغر الحصول على قروض جديدة بشرط وفاءه بالتزاماته السابقة، ومدى التزامه بشروط وأجال القرض الممنوح سابقا.
- تم ملاحظة ارتفاع في نسب تحصيل قروض التمويل الأصغر بالمقارنة بمعدل تحصيل باقي أنواع القروض على مستوى بعض المؤسسات المالية.
- يُشجّع ويُمكن التمويل الأصغر من استخدام أدوات الادخار الطوعي كإحدى الأساليب التي تساهم في زيادة قدرة المقترض على تلبية الاحتياجات الخاصة له ولأسرته.

2.2. أهمية التمويل الأصغر:

- يلعب التمويل الأصغر دوراً مهماً للأفراد المستفيدين منه، أو في الاقتصاد ككل، ويمكن توضيح ذلك من خلال النقاط التالية (يوسفات و عبد الرحمن، 2012، صفحة 125 و126):
- فتح فرص جديدة لتحقيق تمكين المرأة اقتصادياً وسياسياً، مع دعم مشاركتها في مختلف المجالات، سواء على مستوى الأسرة أو المجتمع، لأن إدارة الأموال مع رفع مهارات وقدرات التحكم في الموارد والوصول إلى المعرفة، تسمح لهؤلاء بالاختيار بصورة أفضل.
 - المساهمة في بناء الأصول، كون أن أغلبية المستفيدين والمتعاملين بالتمويل الأصغر يكون لديهم ميل نحو رفع مستوى مدخراتهم أعلى من الفئات الأخرى.
 - استخدام القروض والودائع المتحصّل عليها في إطار الاستفادة من التمويل الأصغر، ينعكس إيجاباً على مستوى ومصادر الدخل لدى الأسر، إضافة إلى تحقيق نمو المشاريع، ما يسمح بتحسين المستوى المعيشي والدخول للأسر الأفراد المستفيدين منه.
 - يساهم التمويل الأصغر في تحقيق التنمية على المستوى الذاتي أو الأسري، حيث يمكن الاستفادة من خدمات التمويل الأصغر في الاستثمار في الجانب الصحي والتعليمي، إضافة إلى إمكانية استخدامها في بناء وتغيير الممتلكات كقطعة أرض أو بناء أو تحسين السكن، أو شراء الحيوانات والسلع الاستهلاكية، ما يُحقّق تغييراً في نمط حياة الفقراء.

- يسمح التمويل الأصغر للفقراء المستفيدين من خدماته وقروضه من التحكّم في إدارة المخاطر مع اقتناص الفرص بصورة أحسن، خاصة في المناطق التي تتصف باستمرار حدوث الكوارث فيها.
 - بالرغم من أن المشاريع التي يتم إنشاؤها بالاعتماد على التمويل الأصغر، والتي تكون غالباً فردية، تساهم في خلق مناصب العمل بصورة ضئيلة، إلا أنه لوحظ أن المستفيدين من هذا النوع من التمويل يسعى باستمرار إلى خلق فرص عمل لغيره، ما يُعزّز سلسلة خلق مناصب العمل، مع استهداف توسيع المشاريع لتوفير فرص أكبر للتوظيف.
- 3.2. مؤسسات التمويل الأصغر:

يقصد بمؤسسات التمويل الأصغر مجموع الهيئات والمنظمات التي يتاح لها تقديم التمويل الأصغر، بحيث يمكن أن تأخذ عدة أشكال وصور، من بينها (بوهرين، ديسمبر 2018، صفحة 150 و151):

- أ- مؤسسات التمويل الأصغر التابعة للبنوك التجارية: قد تظهر في شكل العمليات التقليدية التي تقوم بها البنوك التجارية أو في صورة برامج خاصة أو في إدارات متخصصة في تقديم القروض التي تدخل ضمن هذا التمويل. هذا النوع ليس منشأً تحديداً لتقديم خدمات التمويل الأصغر، وإنما تقوم بذلك في حال توفّر عنصر اجتماعي ملحوظ، فتخدم عملاء تحت المستوى الذي تخدمه عادة البنوك التجارية.
- ب- مؤسسات التمويل الأصغر المتخصصة: هذا النوع من المؤسسات يتم إنشاؤه خصيصاً من أجل تقديم التمويل الأصغر ومختلف خدماته، بحيث تكون في الغالب في صورة مؤسسات غير حكومية، أو مؤسسات مالية غير بنكية لكنها تحمل الترخيص الرسمي للنشاط. تقوم مؤسسات التمويل الأصغر المتخصصة على التركيز على تقديم القروض الصغيرة دون ضمان بأساليب وطرق فنية ناجحة.
- ج- التعاونيات المالية: تكون هذه المؤسسات صغيرة نسبياً، ويتم فيها التركيز على المدّخرات بشكل أكبر وبنسبة أعلى من القروض، وهي تشمل مجموعة متنوعة وواسعة النطاق من مؤسسات القروض ومؤسسات الإيدّار والتي يملكها أعضاؤها، من بينها بنك كاهاس ميونيسيالييس في دولة البيرو.

- د- البنوك الريفية أو ذات رأس المال المنخفض: تشير إلى مجموعة من المؤسسات الرسمية التي تلعب دور الوساطة، وتتصف بكونها مملوكة محليا كالبنوك الريفية الأندونيسية، أو مملوكة للأفراد أو المجموعات، سواء لحكومات محلية أو إقليمية، وتتميز برأس مالها المنخفض أين يمكن الترخيص لها بالعمل برأسمال يبلغ عشرات الآلاف من الدولارات على الأكثر.
- هـ- البنوك الزراعية والإنمائية التابعة للدولة: على عكس المؤسسات ذات رأس المال المنخفض، فإن البنوك الزراعية والإنمائية تكون ملكا للدولة وبالتالي فإنها تكون غالبا ضخمة، ويتم فيها التركيز على القروض بصفة أكبر من المدخرات، مع إمكانية دعم الدولة للخسائر التي قد تنتج بها، كما تتميز بكونها تصل إلى القطاعات التي تخدمها البنوك التجارية.
- و- بنوك التوفير البريدية: تستلزم وجود شبكة كبيرة وواسعة التغطية من مكاتب البريد للمناطق الريفية، وتتميز بكونها منتشرة بكثرة في عدّة بلدان وتستفيد هذه الأخيرة منها في تقديم الخدمات المالية، إلا أنها لا تقوم بتقديم القروض، بل تقتصر الخدمات التي تتيحها في المدخرات، المدفوعات والتحويلات.
- ز- بنوك التوفير غير البريدية: منها ما يكون تابعا للقطاع العام ومنها ما يكون ملكا للقطاع الخاص، تتميز تلك التي تتبع الدولة في كونها ضخمة الحجم، مع التركيز بشكل كبير على المدخرات، مع امتلاك البعض منها لحافضة القروض، إلا أن معظم أموالها يتم توجيهها إلى القروض الاستثمارية الكبيرة وليس للقروض الصغيرة المقدمة للأفراد.

3. قراءة في وضعية التمويل الأصغر في الجزائر والسودان

تعمل الجزائر والسودان على تمكين مختلف الفئات في مجتمعاتها، من الوصول إلى الخدمات المالية، من أجل دعمهم في إطلاق أعمال فردية ومشاريع صغيرة تساعد على تحسين مستوياتهم المعيشية، مع اختلاف أسباب ذلك، وطبيعة التعامل مع التمويل الأصغر، في كلّ منهما.

3.1. التمويل الأصغر في الجزائر دعمًا للتنوع الاقتصادي:

تسعى الجزائر إلى تشجيع إقامة المؤسسات والمشاريع المصغرة والصغيرة والمتوسطة، بهدف المساهمة في تشغيل اليد العاملة، وتحسين المستويات المعيشية لأصحابها، مع تعزيز المقاولاتية في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية بدلا من البحث عن وظيفة فقط، وفي هذا الإطار يُعرّف المشروع المصغر (أو الصغير جدا) في الجزائر بأنه مؤسسة تُشغّل من 01-09 أفراد، مع رقم أعمال أقل من 40 مليون دج أو بمجموع حصيلة سنوية لا يتجاوز 20 مليون دج (طالب، جعدي، و غزال، 2021، صفحة 205)، فيظهر من خلال هذا التعريف أن المشاريع المصغرة في الجزائر غير محصورة

في قطاعات معينة، وإنما يمكن أن تنشط في أي قطاع يناسب وضعيتها بشرط احترام عدد العمال ورقم الأعمال والحصية السنوية المحددة في القانون. ومن أجل الوصول إلى تشجيع هذه المشاريع، أنشأت الجزائر العديد من الهيئات والبرامج الحكومية من أجل دعم هذا التوجُّه، والتي تُوفِّر التمويل، والتكوين والمتابعة للأفراد الراغبين في بدء مشاريعهم، من بينها الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولات ANADE (أونساج سابقا)، الصندوق الوطني للتأمين على البطالة CNAC، الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI سابقا)، والوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM وغيرها، ونرى أن أكثر الهيئات التي تتماشى شروطها مع مميزات القروض المصغرة، هي هذه الأخيرة، أي ANGEM، والتي تختصُّ بمتابعة وتمويل المشاريع الحرفية والمنزلية والمصغرة، في حين أن باقي الهيئات يمكن أن يصل تمويلها إلى مشاريع متوسطة وحتى كبيرة عند اللزوم.

وقد تم إنشاء وكالة ANGEM سنة 2004، وتملك 49 وكالة ولائية عبر مختلف مناطق الوطن، مع خلايا مرافقة وتوجيه على مستوى كل دائرة، وقد أُسِّدت لها العديد من المهام التي تدخل في سياق تحفيز إنشاء المشاريع المصغرة، كدعم وتوجيه ومرافقة المستفيدين في تجسيد الأنشطة واقعيًا إضافة إلى التمويل والتكوين، تنظيم المعارض الخاصة بمنتجات القرض المصغر، والتواصل الدائم مع البنوك والمؤسسات المالية من أجل الحصول على التمويل لهذه المشاريع، مع متابعة عملية تنفيذ واستغلال الديون المستحقة وتسديدها في الوقت المتفق عليه (زهواني، الأزهاري، و شبرو، 2021، صفحة 258)، فيظهر بذلك أن الوكالة تلعب دور الوسيط، وأحيانا الشريك، بين الباحثين عن التمويل وبين البنوك والمؤسسات المالية التي تمنح القروض، حيث أن اعتبار الوكالة طرفًا في العلاقة والعملية التي تتم بين البنك والمقترض في هذه الحالة، تكون بمثابة الضمان لتسديد القرض، حيث يمرُّ طلب التمويل عبر الوكالة وليس مباشرة من البنك.

وقد تميزت وكالة ANGEM في بدايات نشاطها بكونها تُقدِّم خدمات مالية للأفراد الذين لا يتمكنون من الحصول عليها من البنوك التجارية، بسبب محدودية مستواهم المعيشي وبالتالي قدرتهم على تقديم الضمانات اللازمة للحصول على القروض من هذه البنوك، في حين أن وكالة ANGEM، فقد كانت تمنح القروض لهذه الفئة بناء على نمطين من التمويل، سواء قروض من دون فوائد من أجل شراء المادة الأولية، والتي عادة ما تأخذ النسبة الأكبر من تمويل الوكالة، وقروض بدون فوائد لإنشاء المشروع، ليتطوّر نشاط الوكالة لاحقًا إلى تقديم خدمات غير مالية مهمة، مع إتاحة الوصول إلى خدماتها من قبل فئات أكبر، خاصة تلك التي تحمل خصوصيات مميزة.

فيما تعلق بالخدمات المالية، فإن الإحصائيات الرسمية الواردة على الموقع الرسمي لوكالة ANGEM، تظهر بأن حصيلة الخدمات المالية المقدمة إلى غاية 2022/11/30 (الوكالة-الوطنية-لتسيير-القروض-المصغر، 2022) قد بلغت 966234 قرضا، مستحدثة بذلك أكثر من 1.4 مليون منصب شغل، ولا تزال القروض لشراء المادة الأولية أهم خدمة مالية تستقطب الأفراد إلى الوكالة، أين تُمثِّلُ نسبة 89.89% من مجموع القروض الممنوحة، في حين باقي النسبة تتعلق بالقروض لإنشاء المشاريع، وهو ما يُفسَّر من خلال طبيعة الوكالة التي تتماشى مع القروض المصغرة، والتي عادة ما تستعمل لشراء اللوازم والمواد الأولية التي تستعمل في مختلف الصناعات والأعمال الصغيرة التي تتوافق مع التمويل الأصغر، في حين أن إنشاء المشاريع قد يتطلب أحيانا ميزانية أكبر، وبالتالي الحاجة إلى قرض أكبر، وهو ما يُمثِّلُ تحديًا للفئة المستهدفة من خدمات ANGEM، إلا أن ذلك لا يعني تخلي الوكالة عن تمويل إنشاء المشاريع، بل لا زالت تُقدِّمُها في إطار خصوصيات المشاريع المصغرة والصغيرة. وتماشيا مع ذلك، فإن فئة النساء كانت أكبر فئة مستفيدة من القروض الممنوحة من الوكالة بما يقارب 611420 قرضا أي ما يعادل 63.28%، بينما تراوحت القروض الممنوحة للرجال في حدود 354814 قرضا بما يقابل 36.72% من إجمالي القروض، وهو ما يتماشى مع خصوصية التمويل الأصغر والذي يخدم بصفة كبيرة فئة النساء من أجل تحسين مستويات دخلهن ومستوياتهن المعيشية، إضافة إلى خصوصية طبيعة المؤسسات المصغرة والصغيرة في الجزائر، والتي عادة ما ترتبط بالأعمال المنزلية والحرفية، وهو ما يتوافق مع طبيعة المرأة، على خلاف الرجل الذي يُفضِّلُ مشاريع وأعمالا أكثر توسُّعا ومخاطرة، وهو ما يستلزم رأس مال أكبر مما يتيح التمويل الأصغر في إطار الوكالة، ما يدفعه إلى التوجُّه نحو الهيئات الأخرى التي تدعم إنشاء المؤسسات بصورة تمويل أكبر مما تمنحه وكالة ANGEM.

أما من حيث العمر، فإن الوكالة الوطنية للقروض المصغر، تشترط فقط أن يكون الفرد المتوجه إليها لغرض التمويل بالغا، أي يتجاوز 18 سنة، بينما لا تضع سنا أقصى للاستفادة من خدماتها، وعليه فقد مسَّت القروض الممنوحة من طرف الوكالة كافة الفئات العمرية، انطلاقا من 18 سنة إلى ما فوق 60 سنة، مع اختلاف في نسبة استفادة كل شريحة منها، ففي حين كانت أكبر فئة مستفيدة هي فئة الشباب البالغ من العمر 18-29 سنة بنسبة 35.56%، وتليها الشريحة العمرية 30-39 سنة بنسبة 31.24%، فإن الوكالة قد سجَّلت استفادة 39727 شخصا بالغا أكثر من 60 سنة من قروض الوكالة، أي ما يعادل 4.11%، ويعود ذلك إلى كون فئة الشباب هي الأكثر بحثا عن تطوير وتحسين مستواهم المعيشي، مع العمل على إيجاد مصدر لتحقيق الدخل لإعالة أنفسهم

وعائلاتهم، إضافة إلى كونهم أكثر إطلاعا على مختلف الخيارات الممكنة في دعم إنشاء المؤسسات وإقامة المشاريع، وذلك انطلاقا من كونهم يُقْبَلُونَ على المخاطرة بشكل أكبر من الفئة الأكبر عمرا، والتي غالبا ما تُفْضَلُ العمل القار في وظيفة محددة، وعدم التوجُّه نحو مجالات تتطلب جهدا أكبر فكريا أو بدنيا، لكن ذلك لا يلغي توجُّه نسبة مقبولة من البالغين أكثر من 40 سنة نحو الوكالة للحصول على القروض لتمويل مشاريعهم، خاصة في ظلّ تزايد الإقبال على العمل الحُرّ والفكر المقاوлатي في المجتمع الجزائري في السنوات الأخيرة.

وبناء على فكرة أن التمويل الأصغر يكون موجّها للفئة الفقيرة والهشة في المجتمع، والتي غالبا ما تكون مستوياتها التعليمية محدودة، فإن إحصائيات ANGEM تظهر أن أكبر نسبة مستفيدة من القروض المالية التي تمنحها، هي الفئة ذات مستوى التعليم المتوسط بما يقارب نصف عدد القروض (50.05%)، في حين تلتها الفئة التي لا تملك مستوى تعليميا أي التي لم تستفد من أي برنامج أو نظام تعليمي ولم تدخل إلى المدارس بنسبة 15.23%، لتتقارب نسبة كل من أصحاب المستوى الابتدائي وأصحاب المستوى الثانوي، في حين أن فئة الجامعيين تعتبر ضعيفة بما يقارب 04.06%، وهي نتيجة طبيعية تتوافق مع خصوصية القرض المصغر الموجه إلى الأعمال الحرفية والمنزلية البسيطة، والتي غالبا ما يتوجّه إليها الأفراد الذين يستفيدون من تكوين حرفي أو مهني، بعد خروجهم من المدارس وعدم استكمالهم لمشوارهم الدراسي، وهو ما يُفسّرُ الشريحة الكبيرة من أصحاب التعليم المتوسط المستفيدة من قروض الوكالة، حيث أن الأطفال المتسربين من المتوسطات عادة ما يُوجّهون من قبل أوليائهم نحو مراكز التكوين المهني من أجل اكتساب حرفة معينة تساعد على مواجهة متطلبات الحياة، بينما قد يرفض المتسربون من التعليم الثانوي ذلك ويُفْضَلُونَ التوجُّه للعمل بشكل حر في الأسواق والمتاجر، وهو ما لا يمنحهم حرفة وصناعة يدوية تسمح لهم بالتفكير في إطلاق مشاريعهم في ذلك، أما الجامعيون فإنهم يتوجّهون نحو شغل مناصب متنوعة بشهاداتهم، أو يتوجّهون إلى الهيئات الأخرى للحصول على تمويل أكبر مما تُقدِّمُهُ وكالة ANGEM لإطلاق مشاريع أكبر من الخدمات (19.78%)، والأعمال الحرفية والصناعات التقليدية (17.61%)، والصناعات الصغيرة (39.47%)، والتي تُمثِّلُ أكبر النسب للقطاعات التي تُموِّلُها الوكالة.

وفي الجانب الآخر المتعلق بالخدمات غير المالية التي تُقدِّمُها الوكالة، فإن عدد المستفيدين خلال نفس الفترة، قد بلغ ما يقارب 399293 مستفيدا منها تكوين 256700 مقاولا، لتتراوح باقي الخدمات غير المالية بين صالونات العرض والبيع بما يقارب 39234 مستفيدا منها، و103359 مستفيدا من اختبارات المصادقة على المكتسبات المهنية. فالتكوين عنصر مهم لدى الوكالة في إطار

خدماتها غير المالية المقدمة لتطوير إنشاء المؤسسات المصغرة، حيث أنها تتيح العديد من التكوينات المتعلقة بمجال إنشاء وتسيير النشاطات والمشاريع، فقد خضع 129905 مستفيدا إلى تكوين في مجال تسيير مؤسسة صغيرة، و5136 إلى تكوينات متعلقة بمواضيع إنشاء وتسيير نشاط ما، في حين استفاد 119717 من التكوين في مجال التعليم المالي العام، و1942 مستفيدا من التكوين حسب برنامج (GET AHEAD) (وكالة-ANGEM، 2022).

ويجب الإشارة إلى أن وكالة ANGEM، وسعيا منها إلى إتاحة خدماتها إلى المزيد من الفئات الهشة في المجتمع، وفقا لأهداف التمويل الأصغر التي تسعى إلى ذلك، قد وضعت برنامجا تمواليا خاصا، مستقلا عن القروض السابقة الذكر، مُقدّما إلى الفئات الخاصة، نجحت من خلالها بتقديم 4246 قرضا إلى غاية 2022/11/30، موزّعا على مختلف هذه الفئات، بين الأشخاص ذوي الإعاقة بـ 1721 قرضا، والمحبوسين المفرج عنهم بـ 1959 قرضا، وضحايا المأساة الوطنية بـ 404 قرضا، وفئة المرشحين للهجرة غير الشرعية بتمويل 95 مستفيدا، و67 مستفيدا من الأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية، ويُظهر ذلك سعي وكالة ANGEM إلى عدم استبعاد أي شخص وأي فئة مهما كانت وضعيتها الاقتصادية، الاجتماعية أو الصحية صعبة، من الخدمات المالية وغير المالية التي تُقدّمها، وذلك من أجل ضمان معيشة كريمة ودخل محترم لهاته الفئات، مع إعادة إدماجهم في المجتمع، ما يسمح بتحسين مستويات معيشتهم وضمان تمويل احتياجاتهم من جهة، وتقديم الدعم المادي والمعنوي لهم وتشجيعهم على المساهمة في المجتمع وتجاوز أزماتهم من جهة أخرى.

2.3. التمويل الأصغر في السودان آلية لمحاربة الفقر:

على اعتبار أن فكرة وتطبيق التمويل الأصغر عادة ما تكون مرتبطة بالمشاريع والمؤسسات المصغرة والصغيرة، مع اختلاف التسمية التي تطلق عليها عبر الدول، فإن المشروع الصغير في السودان هو ذلك العمل الذي يتطلب بدئه وتسييره تمويلا صغيرا، يُشغّل شخصا واحدا هو مالك المشروع، أو عددا قليلا من الأفراد، والذين غالبا ما يكونون من أعضاء الأسرة المقربين، وذلك بمقابل أجر محدد، وبذلك فإن هذه المشاريع في السودان لا تستلزم تسجيلا رسميا ولا ترخيص أو سجلات رسمية للأنشطة والإيرادات، وهو يشمل الحرفيين، المهنيين، صغار المنتجين والأسر المنتجة، ويشار إليه في إطار الصيرفة السودانية بقطاع التنمية الاجتماعية (مسند، 2009). أما التمويل الأصغر في السودان فهو إتاحة تشكيلة من الخدمات المالية المتمثلة في الادخار، الائتمان، التحويلات والتأمين، وخدمات غير مالية متمثلة في تقديم التدريب والاستشارات والدعم الفني، وذلك للناشطين

اقتصاديا والذين يملكون القدرة على الكسب والإنتاج، ويمكن من خلاله تمويل عدة قطاعات منها الزراعة، الصناعات الصغيرة، الصناعات الحرفية وغيرها، مع العمل على تبسيط اجراءات منح خدمات التمويل الأصغر وإيصالها إلى المستهدفين في مناطقهم (مصرف-الإدخار-والتنمية-الاجتماعية، 2020)، وتجدر الإشارة إلى السودان يعتمد على مفهومين أساسيين تشملهما ضمن مفهوم التمويل الأصغر، هما التمويل الأصغر والتمويل الصغير، أما مبالغ التمويل فهي تخضع بصورة مستمرة إلى التحيين والتحديث، بحيث أشار آخر تحديث لها في أبريل 2022 بأن سقف التمويل الأصغر للقطاعات الإنتاجية والمتمثلة في القطاع الزراعي النباتي والحيواني، والقطاع الصناعي، والقطاع الحرفية، لا يتجاوز 1.5 مليون جنيه، في حين أن سقف التمويل للقطاعات الأخرى والمتمثلة في القطاع الخدمي والقطاع التجاري وقطاع الأسر المنتجة وغيرها، فهو لا يتجاوز 750 ألف جنيه، بينما سقف التمويل الصغير فلا يتجاوز 03 مليون جنيه، مع التنويه أن هذا الأخير يمنح بشكل فردي أو جماعي، لتمويل مشروع أو نشاط (الإدارة-العامة-لتنظيم-وتنمية-الجهاز-المصرفي، 2022). من خلال ذلك يظهر أن التمويل الأصغر في السودان، وكما هو الوضع في معظم دول العالم، وبالتوافق مع خصوصيات هذا النوع من التمويل، لا يمنح إلا للمشاريع الصغيرة ومتناهية الصغر والتي تتماشى مع مبلغ التمويل الممنوح لها، والذي عادة ما يرتبط بالأعمال والنشاطات الحرفية والتقليدية والصغيرة وقطاعات الزراعة والصناعة والتجارة والخدمات، لكن أيضا في شكل مصغر، لكن ما يلاحظ أن السودان قد ربطت سقف التمويل الأصغر أو الصغير الممنوح بنوع القطاع، أين يختلف هذا المبلغ باختلاف القطاع الذي سيُنشأ فيه العمل، إضافة إلى المستفيد من المبلغ، فكلما كان جماعيا كلما توجّهت نحو التمويل الصغير والذي يكون أكبر من حيث قيمته من التمويل الأصغر.

ومن المتعارف عليه أن السودان لديه شهرة كبيرة في الاعتماد على التمويل الصغير، ويرجع ذلك إلى عدد من العوامل، لعلّ أهمها، قدم التجربة في هذا المجال أين كان التمويل الأصغر يمارس بشكل غير رسمي منذ القرن 16م، عن طريق نظام الشيل، والصناديق الدوّارة، ونظام الختة، والكثف وغيرها (بن جلول و سالمي، سبتمبر 2019، صفحة 384). في حين كانت بدايته ضمن القطاع الرسمي منذ سنة 1959م عن طريق البنك الزراعي السوداني الذي انطلق في تمويل صغار المنتجين والمزارعين، ثم بنك الإدخار السوداني سنة 1979م لتمويل المهنيين وصغار المنتجين، لتتوسّع التجربة إلى عدة مصارف ومؤسسات مالية أخرى، مع بروز التمويل الأصغر الإسلامي إلى جانب التمويل الأصغر التقليدي (بشارة، مارس 2014، صفحة 139)، فانتقلت المؤسسات المانحة للتمويل

الأصغر من الجمعيات والتعاونيات ومكاتب البريد إلى مرحلة المصارف الوطنية، ثم المصارف الإسلامية والمنظمات التطوعية غير الحكومية، ثم مرحلة المصارف المتخصصة في التمويل الأصغر (بن جلول و سالمي، سبتمبر 2019، صفحة 384).

ومع الاهتمام المتزايد بالتمويل الأصغر من حكومة السودان، سعيًا إلى محاربة الفقر، والوصول إلى مختلف الأسر الفقيرة ودعمهم في التوجُّه نحو الأعمال الصغيرة لتحقيق اكتفاءهم الذاتي، فقد تم تسطير العديد من السياسات التنموية التي تهدف إلى تطوير هذا القطاع وتمديد مستوى توسُّعِه وانتشاره، ومن أجل المتابعة الجادة للتمويل الأصغر كقطاع قائم بحِدِّ ذاته، فقد أوكلت مهمة متابعته وتطويره ومراقبته إلى بنك السودان، وهو البنك المركزي بالبلد، أين تم تخصيص وإنشاء وحدة خاصة سُمِّيَت بـ "وحدة التمويل الأصغر" سنة 2007 لتمثُل هدفها في تنمية وتطوير قطاع التمويل الأصغر في السودان، وقد عملت الوحدة على صياغة عدد من السياسات من أجل تحفيز القطاع المصرفي على توفير مختلف خدمات التمويل الأصغر والصغير. كما تُلزمُ البنوك في السودان، مهما كان نوعها أو ملكيتها، بتخصيص نسبة معينة (يتم تحديثها دوريًا بناءً على مراسيم وسياسات وطنية، وقد بلغت في 2019 نسبة 15% على الأقل)، من المحفظة التمويلية لِكُلِّ بنك تكون موجهة إلى التمويل الأصغر، سواء عبر التمويل المباشر من هذه البنوك إلى الأفراد والمجموعات، أو عن طريق التمويل بالجملة من هذه البنوك إلى مؤسسات التمويل غير المصرفية المرخص لها بذلك (وحدة-التمويل-الأصغر، ديسمبر 2019، صفحة 04).

ومن خلال تقرير أداء قطاع التمويل الأصغر الذي تصدره "وحدة التمويل الأصغر" في البنك المركزي للسودان، لسنة 2022 (وحدة-التمويل-لأصغر، 2022، الصفحات 04-17)، فيظهر أنه يتم متابعة مختلف النتائج التي يُحقِّقها التمويل الأصغر باعتباره قطاعًا قائمًا بذاته، وذلك من خلال دراسة وتحليل أداء كل من المصارف على حدى، ومؤسسات التمويل الأصغر والصغير على جانب آخر، في حين أن المؤشرات العامة للقطاع تبرز أن عدد المؤسسات التي تُقدِّمُ هذه الخدمات قد بلغ 51 مؤسسة، بحجم تمويل بلغ 179.249 مليون جنيه، لتكون المصارف في السودان هي من قدّمت 73% من حجم هذا التمويل، في مقابل 27% لباقي المؤسسات غير المالية التي تمنح هذا التمويل، أي ما يقارب 03 أضعاف، وهو ما كان نقطة إيجابية لهذا القطاع في السودان والذي يثبت الإدراج الفعّال لخدمات التمويل الأصغر، المالية منها خاصة، ضمن الإطار المالي الرسمي للدولة، والذي تقوم من خلاله المصارف بالمساهمة بصورة جادة وديناميكية في توفير خدمات هذا النوع من التمويل، ليكون داعماً للجهود الاجتماعية للحكومة. في حين يصل عدد المستفيدين من التمويل الأصغر سنة

2020 إلى 632676 مستفيدا، ويصل العدد الإجمالي للمستفيدين إلى أكثر من 03 مليون و282 ألف مستفيد.

أما من الجانب القطاعي، فتظهر إحصائيات التقرير بأن قطاع الزراعة والحيوانات كانت له أكبر حصة من حجم التمويل الأصغر والصغير الذي مُنح في السودان خلال سنة 2020، وذلك بنسبة تتجاوز النصف (59%)، ليليه القطاع الخدمي والذي يضمُّ، إضافة إلى النشاطات الخدمية، مجموع النشاطات والأعمال التي يقوم بها الأفراد لمصالحهم الشخصية مثل تحسين السكنات، التعديان وغيرها، وذلك بنسبة قاربت 26%، في حين استفاد القطاع الصناعي والحرفي من 05% فقط من إجمالي حجم التمويل، و04% للقطاع التجاري، و06% لباقي القطاعات. تبرز هذه الأرقام، أن القروض الممنوحة في السودان في إطار التمويل الأصغر لا تُوجَّه فقط إلى الجانب الاقتصادي الذي يقتضي إقامة أعمال ومشاريع نشطة تعود بالمقابل على المستفيدين منها، مثل الزراعة، الصناعة، الحرف... وإنما يشتمل أيضا على جانب آخر هو تقديم الخدمات للفئات المحتاجة والفقيرة، خاصة ما تعلق بالإسكان، التعليم والصحة، وذلك في شكل قروض للاسترداد. وفي جانب آخر، فإن الأرقام تبرز أن القطاع الزراعي والحيواني في السودان يُعدُّ القطاع الرئيسي والأساسي الذي يتميز بإقامة المشاريع المصغرة المعتمدة على التمويل الأصغر، وهو ما يتماشى بصفة كبيرة مع جهود مكافحة الفقر في البلد، والتي تعمل على توفير المادة الأساسية للمجتمع، وهي الغذاء، في مقابل دفع وتحفيز الأفراد على توفير احتياجاتهم واحتياجات أسرهم من هذه المادة بصورة مستقلة، عن طريق استغلال ما يملكونه من أراضي وماشية، أو ما يمكن الحصول عليه من إمكانيات في هذا المجال، خاصة في إطار سياسة التصدير التي تتبعها السودان في بعض المنتجات التي تدخل ضمن هذا القطاع، وهو ما يعني فرصة تحسين الدخل لمجموع الأفراد العاملين فيه.

ومن ناحية الجنس، فإنه وخلافا لما يتميز به التمويل الأصغر من خصوصية، وكذا ما هو متعارف عليه في العديد من الدول في هذا المجال، فإن السودان تُسجِّل تفوقا كبيرا للرجال في الحصول على التمويل الأصغر خلال سنة 2022 بنسبة تقارب 82%، مقابل 18% فقط للنساء، ويُفسَّر ذلك من خلال طبيعة المجتمع السوداني المحافظ الذي لا يزال يرفض عمل المرأة من جهة، ومن جهة أخرى فإنه، وكما تم ذكره سابقا، فإن سيطرة القطاع الزراعي الحيواني، وكذا القطاع الخدمي الذي يقوم على مجهودات بدنية كبيرة كالتعدين وغيرها، يستبعد المرأة من الاستفادة من التمويل الأصغر، كونها أعمال وقطاعات صعبة نسبيا على النساء، في حين تقتصر الأعمال النسوية على المجال الحرفي بصورة أكبر.

ونظرا للإلزام المصارف على تحديد محفظة مالية مخصصة للتمويل الأصغر، وقيامها بتقديم أكبر حجم من التمويل، فإن هذه المصارف، باعتبارها مؤسسات مالية تجارية، تحتاج إلى ضمانات ملموسة لاسترداد قروضها، وهو ما وجدت له السودان حلاً، من خلال تقديم صيغ متعددة للضمان من قبل المستفيد للحصول على التمويل، بين الضمان الشخصي الذي يعتبر أكثر الأنواع استخداماً في البلد بنسبة تجاوزت النصف خلال 2022 (53%)، وضمان المرتب أو المعاش بنسبة 15%، وضمان وثائق التأمين بنسبة 11%، إضافة إلى بدائل أخرى كالضمان الحيازي للممتلكات القيمة، ورهن الممتلكات المنقولة، وكذا حجز المدخرات وضمان المجموعة. ويُفسّر ذلك، بأن المصارف والمؤسسات المالية تعتبر مؤسسات مالية تسعى لتحقيق الربح، ويكون هدفها الأساسي من تقديم أي قرض هو ضمان استرجاعه أولاً ثم الفوائد المرتبطة به أو التكاليف المتعلقة به من ناحية أخرى، وبالتالي فإن فرض السودان للمصارف العاملة بها تخصيص نسبة من محفظتها لتقديم التمويل الأصغر كحقٍ للفئات الفقيرة ومحدودة الدخل في الوصول إلى الخدمات المالية، يُلزم إيجاد صيغة معينة لحفظ حقوق هذه المصارف أيضاً، خاصة ما تعلق بضمان استرجاع قيمة القرض الممنوح، ونظراً لكون المستفيدين من التمويل الأصغر عادة ما يكونون محدودي المدخول، ولا يملكون ضمانات كبيرة، فقد تم إيجاد صيغة للملاءمة حقوق الطرفين من خلال التنوع في الضمانات المتوفرة واحتمالات الضمان، بناء على ما يملكه طالب القرض المستفيد من التمويل الأصغر، ولو كان الراتب فقط أو الضمان الجماعي، أو ضمانات أخرى في حدود قدرته، وتكفي لتغطية القرض.

وبالتوافق مع ذلك، فتظهر الأرقام الرسمية تقارباً في حجم التمويل الأصغر المقدم الممنوح في السودان للأفراد والجماعات، حيث بلغت قيمة حجم التمويل الممنوح للأفراد 99590 مليون جنيه من إجمال التمويل الأصغر، أي بنسبة 56%، فيما بقية النسبة، أي 44% كان موجّهة إلى المجموعات. وهو ما يُفسّر برغبة المستفيدين في السودان من التمويل في الحصول على مبلغ أكبر، وذلك كون أن المشروع الجماعي سيعطي ضماناً أكبر مما يمنحه الضمان الشخصي، بالتالي القدرة على الحصول على مبلغ تمويل أكبر، إضافة إلى أن بعض المشاريع تستلزم عمل المجموعات، ولن يتمكن شخص لوحده من القيام به، إلا أن ذلك لا يلغي المشاريع الفردية والتي تأخذ أعلى نسبة من التمويل.

أما من حيث المناطق، فيظهر أن توزيع التمويل الأصغر حسب حجم التمويل كان قريباً من التساوي بين المناطق الريفية والمناطق الحضرية، حيث بلغت نسبة هذه الأخيرة 48%، في حين كانت الأولى في حدود 52%، وهو أمر جد إيجابي في السودان، والذي يبرز وصول مفهوم وخدمات التمويل

الأصغر إلى أغلب مناطق البلد، وأن الأفراد هناك على علم بهذه الخدمات، مع إقبال جيد من قبلهم عليها، ما يعني ديناميكية في قطاع التمويل الأصغر، أما اختلاف النسب فإنه يرتبط بطبيعة المشاريع المقامة، فعلى سبيل المثال غالبا ما تكون المشاريع الزراعية والحيوانية في الأرياف، وبما أنها تُعدّ القطاع السائد من حيث التمويل، فإن ذلك سينعكس على نسبة استفادة الأرياف من التمويل الأصغر.

4. خاتمة

يُعدّ التمويل الأصغر أحد الأدوات والآليات التي يتم من خلالها تقديم الدعم للفئات المستبعدة من النظام المالي الرسمي، وذلك بتمكينهم من الحصول على الخدمات المالية وغير المالية، خاصة القروض، وذلك للمساهمة في توفير دخل لهم والمساهمة في تحسين مستواهم المعيشي، عن طريق إطلاق مشاريع وأعمال صغيرة ومنزلية تسمح بذلك، فالتمويل الأصغر هو قرض يُستردّ، وليس منحا اجتماعية بحتة، وبالرغم من ذلك فهو يُمنح عادة من خلال البرامج والهيئات الاجتماعية، بعيدا عن النظام المالي الرسمي، ما عدا في بعض الدول التي تطوّر فيها القطاع ليصبح جزءا من هذا النظام. وقد أتت الدراسة لتحديد وضع التمويل الأصغر في الجزائر والسودان وموقعه في نظامها الرسمي، ومن نتائج الدراسة المتوصل إليها ما يلي:

- يندرج التمويل الأصغر في الجزائر في إطار استراتيجية دعم المقاولاتية، وبذلك فهو يُقدّم عبر هيئات حكومية مخصّصة لهذا الغرض، منها الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM، في حين يعتبر في السودان من أهم آليات مكافحة الفقر، والناجم عن ارتفاع معدلات هذا الأخير في المجتمع السوداني، وضرورة إيجاد الحلول الكافية لدعم الفئات الفقيرة.
- يُقدّم التمويل الأصغر في الجزائر عن طريق ANGEM، وهي هيئة غير مالية، تدخل كشريك أو كوسيط مع البنك المُمَوِّل للمشروع، أما في السودان فالتمويل الأصغر يندرج في النظام المالي الرسمي، وبالرغم من وجود جمعيات ومؤسسات تطوّعية تُقدِّمه، فإن المصارف والمؤسسات المالية ملزمة بحكم القانون، بتحديد جزء من محفظتها يُوجّه إلى تقديم التمويل الأصغر.
- تتيح ANGEM الحصول على القروض في إطار التمويل الأصغر، من أجل اقتناء المواد الأولية أو من أجل إطلاق مشروع جديد، وذلك باشتراط السن فقط الذي يتجاوز 18 سنة، في حين

يمكن إطلاق المشروع في أي قطاع نشاط، بينما تختلف قيمة القرض الواحد للتمويل الأصغر الممنوح في السودان، باختلاف طبيعة المشروع، قطاع النشاط الاقتصادي، ونوع المشروع بين الفردي والجماعي.

• بينما يتوجّه التمويل الأصغر في الجزائر نحو قطاع الصناعات الصغيرة والحرفية والتقليدية، فإن القطاع السائد في السودان في الاستفادة من التمويل الأصغر، هو القطاع الزراعي والحيواني.

• يتميز التمويل الأصغر عبر ANGEM بسيطرة فئة النساء على التمويل، مع شريحة كبيرة من ذوي التعليم المتوسط، وفئة الشباب، وعكس ذلك، فإن الرجال هم أكبر فئة مستفيدة من التمويل الأصغر في السودان، مع نسبة صغيرة للنساء، وعدم تحديد السن أو المستوى التعليمي اللازم لذلك.

• تعمل وكالة ANGEM على توسيع نطاق إتاحة خدمات التمويل الأصغر التي تُقدّمها، المالية وغير المالية، إلى أكبر قدر ممكن من الشرائح، فاستحدثت بذلك تمويلا خاصا بفئات خاصة، مثل المصابين بالسيدا، وخريجي مراكز التأهيل والسجون وغيرها، لإدماجهم في المجتمع. أما السودان فهي تسعى إلى محاربة الفقر في جميع مناطق البلد، فهي بذلك تُركّز على توصيل خدمات التمويل الأصغر، وخاصة القروض إلى المناطق الريفية والحضرية على حدٍ سواء.

انطلاقا من هذه النتائج، يمكن تقديم جملة من الاقتراحات المرتبطة بتطوير التمويل الأصغر وإتاحة وصوله إلى فئات أكبر من ذوي الخصوصية، ومن أهم اقتراحات الدراسة ما يلي:

◆ تحفيز رجال الأعمال وأصحاب المال على المشاركة في إنشاء جمعيات تطوعية لتقديم التمويل الأصغر، دعما لجهود الدولة.

◆ تشجيع المؤسسات الاقتصادية على تخصيص جزء من عائداتها، في إطار مسؤوليتها الاجتماعية، للمشاركة مع البنوك أو الجمعيات في تقديم التمويل الأصغر.

◆ إقامة زيارات ميدانية بشكل دوري، لمختلف المناطق، خاصة البعيدة والنائية، والأحياء الفقيرة، من أجل التسويق للتمويل الأصغر، والتعريف به، خاصة في أوساط محدودي المستوى التعليمي.

◆ دفع الأفراد إلى التحول نحو أفراد منتجين، مثل تشجيع النساء العاملات في بيوتهم في مختلف الحرف، على الولوج إلى نظام التمويل الأصغر.

- ◆ ضرورة إدراج التمويل الأصغر ضمن النظام المالي الرسمي ما يتيح تطويره من جهة، وتوفير الآليات الملائمة والصارمة للتأكُّد من وصول التمويل الأصغر للفئات التي يحتاجها حقًا من جهة أخرى.

5. قائمة المراجع:

1.5 المراجع باللغة العربية:

- الإدارة العامة لتنظيم وتنمية الجهاز المصرفي. (12 04, 2022). سقف التمويل الأصغر والصغير. منشور رقم (2022/5). السودان : بنك السودان المركزي.
- الوكالة الوطنية لتسيير القرض-المصغر. (2022). القروض الممنوحة. تاريخ الاسترداد 28 03, 2023، من الموقع الرسمي لوكالة ANGEM :
<https://www.angem.dz/ar/article/prets-octroyes/>
- خالد بن جلول، و جمال سالمي. (سبتمبر 2019). التمويل المصغر كآلية فعالة لتقليل من الفقر في الدول العربية - دراسة تشخيصية لعينة من الدول العربية مصر، الجزائر، السودان. التواصل في الاقتصاد والإدارة والقانون، 25 (03).
- سلومي موسى يحيى بشارة. (مارس 2014). التمويل الأصغر ودوره في تخفيف حدة الفقر في السودان - دراسة تطبيقية على مصرفي الإدخار والتنمية الاجتماعية والبنك الزراعي السوداني في الفترة 2000-2011. بحث مقدم لنيل درجة الدكتوراه في الاقتصاد . السودان: كلية الدراسات العليا - جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.
- سومية شاهيناز طالب، شريفة جعدي، و مريم غزال. (2021). المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر- دراسة استطلاعية. مجلة إيليزا للبحوث والدراسات ، 06 (02).
- عالية عبد الحميد عارف. (جوان 2009). إدارة القروض متناهية الصغر – الآليات والأهداف والتحديات. المجلة العربية للإدارة ، 29 (01).
- عبد الرزاق زهواني، حاقّة الأزهاري، و نذير شبرو. (2021). واقع وتحديات التمويل المصغر في الجزائر - الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر نموذجًا. مجلة الاقتصاد والتنمية المستدامة ، 04 (01).

- علي يوسفات، و عبد القادر عبد الرحمن. (2012). فعالية التمويل الأصغر في القضاء على الفقر - دراسة حالة السودان واليمن. مجلة الحقيقة (21).
- فتيحة بوهرين. (ديسمبر 2018). دراسة مقومات نجاح التمويل الأصغر (دراسة تجارب رائدة). مجلة اقتصاد المال والأعمال (02).
- مصرف-الإدخار-والتنمية-الاجتماعية. (2020). مفهوم التمويل الأصغر. تاريخ الاسترداد 25 03, 2023، من الموقع الرسمي لمصرف الإدخار والتنمية الاجتماعية (السودان):
<http://ssdbank.com/%D9%85%D9%81%D9%87%D9%88%D9%85-%D8%A7%D9%>
- مصطفى محمد مسند. (2009). استراتيجية إدارة مخاطر التمويل الأصغر بالمصارف السودانية. تاريخ الاسترداد 25 03, 2023، من بوابة الشمول المالي من أجل التنمية Fin-Dev (بوابة التمويل الأصغر سابقا):
<https://www.findevgateway.org/ar/case-study/2009/01/astratyjt-adart-mkhatr-altmwyl-alasghr-balsarf-alswdanyt>
- وحدة-التمويل-الأصغر. (ديسمبر 2019). السياسات ودورها في تكوين الرؤية الشاملة للتمويل الأصغر. مجلة التمويل الأصغر (04).
- وحدة-التمويل-لأصغر. (2022). تقرير أداء قطاع التمويل الأصغر. السودان: بنك السودان المركزي.
- وكالة-ANGEM. (2022). الخدمات غير المالية. تاريخ الاسترداد 28 03, 2023، من الموقع الرسمي لوكالة ANGEM :
<https://www.angem.dz/ar/article/services-non-financiers>

2.5 المراجع باللغة الانجليزية:

- Convergence. (2010). Baromètre de la microfinance 2010'. Consulté le 12 01, 2019, sur : <http://www.convergences.org/barometre-de-la-microfinance/>
- Etautres, S. B. (2006). Le guide de la Microfinance'. France: Edition d'organisation.
- Florent, B. (2012). La microfinance entre utilité sociale et performance financière : le rôle des normes dans la gouvernance d'un secteur mondialisé. thèse de doctorat en sciences politiques . Paris: Université Panthéon-Sorbonne.
- Khan, A. A. (2008). Islamic microcredit: theory, policy and practice. Royaume-Uni: Islamic relief worldwide